● أخبار قصيرة

«غابارد» تكشف عن تمويل أمريكي لمختبرات بيولوجية حول العالم

كشفت مديرة الاستخبارات الوطنية الأمريكية المستقيلة «تولسي غابارد» عن معطيات جديدة تزعم تمويل الحكومة الأمريكية لأكثر من ١٢٠ مختبراً بيولوجياً في أكثر من ٣٠ دولة حول العالم، من بينها منشآت في أوكرانيا. وأشارت إلى أنّ هذه المختبرات تجري أبحاثاً على مسببات أمراض خطيرة وشديدة العدوى، بعضها يتعلق بأبحاث «اكتساب الوظيفة» المثيرة للجدل. وادعت أنّ غياب الشفافية والرقابة يجعل هذه الأنشطة عرضةً للمخاطر أو الاختراق خلال الحروب. كما اتهمت شخصيات داخل واشنطن بإخفاء معلومات عن مواقع المختبرات وتمويلها، في حين تؤكد السلطات وجود أبحاث علمية لأغراض صحية وأمنية.

كوريا الشمالية تهاجم صفقة صواريخ أميركية لكوريا الجنوبية

نددت كوريا الشمالية بموافقة الولايات المتحدة على بيع صواريخ جو-جو متطورة ومعدات عسكرية لكوريا الجنوبية بقيمة تقارب ٣٠٠ مليون دولار، معتبرةً أنّ الخطوة ستؤدي إلى زيادة التوتر وعدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وأكدت وزارة الخارجية الكورية الشمالية أنّ التعاون العسكري بين واشنطن وسيؤول يتوسع بشكلٍ منهجي رغم المخاوف الدولية من تصاعد التوترات، ووصفت صادرات السلاح الأميركية بأنها تساهم في تأجيج النزاعات. كما شددت بيونغ يانغ على مواصلة تعزيز قدراتها الدفاعية وقوة الردع للحفاظ على توازن القوى في المنطقة. في المقابل، بحث مسؤولون أميركيون وكوريون جنوبيون سبل تعزيز الردع النووي والجاهزية العسكرية لمواجهة التطورات المستمرة في البرنامج العسكري الكوري الشمالي.

الدفاعات الجوية الروسية تُسقط ١٧٧ مسيرة أوكرانية

أفادت وزارة الدفاع الروسية، يوم السبت، بأنّ قوات الدفاع الجوي دمّرت ١٧٧ طائرة مسيّرة أوكرانية خلال هجوم استهدف عدداً من المناطق داخل روسيا. وذكرت أنّ عمليات الاعتراض شملت مقاطعات أستراخان وبيلغورود وبريانسك وفورونيج وفولغوغراد وكورسك ونوفغورود وروستوف وريازان وسمولينسك وتفير، إضافة إلى مقاطعة موسكو، وإقليم كراسنودار، وجمهورية القرم، ومناطق فوق بحر آزوف والبحر الأسود. وأشارت إلى استخدام وسائل دفاع جوي متعددة للتصدي للهجوم. كما سبق أن أعلنت الوزارة عن إسقاط مئات المسيّرات في هجماتٍ سابقة، بالتزامن مع تنفيذ ضربات على مواقع أوكرانية في سومي وخاركيف، مؤكدةً تكبيد القوات الأوكرانية خسائر في العمليات العسكرية المستمرة.

بريطانيا تشتعل..

تصاعد العنف وصعود اليمين المتطرف يكشفان أزمة هوية عميقة في أوروبا

الوفاق/ لم تعُد قضية الهجرة في بريطانيا مجرد ملف اجتماعي أو إنساني مرتبط بإدارة الحدود واستقبال اللاجئين، بل تحولت إلى واحدة من أكثر القضايا تأثيراً في المشهد السياسي والأمني داخل البلاد. فموجة العنف الأخيرة التي شهدتها مدن ومناطق عدة، ولا سيّما في أيرلندا الشمالية، أعادت فتح النقاش حول مستقبل التعايش الاجتماعي، وحدود الخطاب السياسي، وقدرة الدولة على احتواء الانقسامات المتزايدة داخل المجتمع البريطاني.

وتأتي هذه التطورات في وقتٍ تواجه فيه أوروبا بأكملها تحديات متشابكة تشمل الحروب الإقليمية، والأزمات الاقتصادية، وتزايد تدفقات المهاجرين واللاجئين من مناطق النزاع والفقر. لذلك لا يمكن النظر إلى ما يحدث في بريطانيا باعتباره حدثاً محلياً معزولاً، بل بوصفه جزءاً من تحولات أوسع تعيد تشكيل العلاقة بين الأمن والهجرة والسياسة داخل القارة الأوروبية.

من حادثة جنائية إلى أزمة سياسية

اندلاع أعمال الشغب في بلفاست عقب اتهام مهاجر سوداني بمحاولة القتل كشف سرعة تحول الحوادث الجنائية الفردية إلى وقود لصراعات سياسية واجتماعية أوسع. ففي ساعات قليلة انتقلت القضية من إطارها القانوني إلى ساحة السجال العام، حيث استُخدمت الحادثة لتغذية خطاب يربط بين الهجرة والجريمة ويحمّل المهاجرين مسؤولية المشكلات الأمنية.

هذا التحول يعكس حجم الاحتقان المتراكم داخل قطاعات من المجتمع البريطاني، خاصةً في ظل الضغوط الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع الخدمات العامة. وفي مثل هذه الظروف تصبح قضايا الهجرة مادةً جاهزة للاستثمار السياسي، إذ يسهل تقديم المهاجرين بوصفهم سبباً للأزمات الداخلية، حتى عندما تكون جذور تلك الأزمات أكثر تعقيداً وارتباطاً بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وقد عبّر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن قلقه من استغلال بعض الجهات لهذه الأحداث لنشر خطابات الكراهية والتحريض، محذراً من أنّ تحويل الأقليات إلى «كبش فداء» يهدد السلم الأهلي ويعمّق الانقسامات المجتمعية.

صعود اليمين المتطرف وتغيّر المزاج الشعبي

تكشف الاحتجاجات الأخيرة أنّ اليمين المتطرف في بريطانيا لم يعُد ظاهرة هامشية كما كان في السابق، بل بات قادراً على التأثير في النقاش العام وفرض قضاياه على الأجندة السياسية. فالمسيرات المناهضة للهجرة التي شهدتها البلاد في الأشهر الأخيرة تعكس تنامي شعور لدى بعض الفئات بأنّ الدولة فقدت السيطرة على الحدود وأنّ سياسات اللجوء الحالية لم تعُد قابلة للاستمرار.

وتستفيد الأحزاب والحركات الشعبوية من هذا المناخ عبر طرح حلول مبسطة لقضايا معقدة، تقوم على تشديد القيود الحدودية وتقليص الهجرة وتسريع عمليات الترحيل. ورغم أنّ هذه الطروحات لا تعالج الأسباب الحقيقية للأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية، فإنها تجد صدى لدى قطاعات تشعر بالقلق من المستقبل أو بالتهميش الاقتصادي.

ويزداد تأثير هذه الخطابات كلما تراجعت الثقة بالمؤسسات التقليدية والأحزاب الكبرى، الأمر الذي يجعل ملف الهجرة أحد أهم ساحات الصراع السياسي في بريطانيا في السنوات المقبلة.

الهجرة بين الأمن والاقتصاد

الجدل الدائر حول الهجرة في بريطانيا لا ينفصل عن البعد الاقتصادي. فمن جهة، تحتاج قطاعات واسعة من الاقتصاد البريطاني إلى العمالة الأجنبية، خصوصاً في مجالات الصحة والرعاية والخدمات والزراعة. ومن جهةٍ أخرى، يعتقد جزء من الرأي العام أنّ زيادة أعداد المهاجرين تفرض ضغوطاً إضافية على الخدمات العامة وسوق العمل والإسكان.

هذا التناقض يضع الحكومات المتعاقبة أمام معادلة صعبة. فخفض الهجرة بصورة حادة قد يضر بالاقتصاد ويؤدي إلى نقص في اليد العاملة، بينما يؤدي استمرار التدفقات المرتفعة إلى تغذية الاحتقان السياسي وصعود التيارات المناهضة للمهاجرين.

لذلك تبدو الأزمة الحالية أعمق من مجرد خلاف حول أعداد الوافدين، إذ تتعلق بطبيعة النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي تريد بريطانيا اعتماده في مرحلة ما بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

أوروبا أمام تحدٍ مشترك

ما تشهده بريطانيا ليس استثناءً أوروبياً. فمعظم دول القارة تشهد نقاشات مماثلة حول الهجرة والهوية الوطنية والأمن الداخلي. وقد ساهمت الحروب في غرب آسيا وأفريقيا وأوكرانيا، إضافة إلى التفاوت الاقتصادي العالمي، في زيادة الضغوط على الحدود الأوروبية.

وفي المقابل، تواصل الحكومات الأوروبية تشديد سياسات الهجرة والرقابة الحدودية، في محاولة لاحتواء الغضب الشعبي المتصاعد. إلا أنّ هذه السياسات لم تنجح حتى الآن في إنهاء الجدل، بل أحياناً ساهمت في تعزيز الانقسام بين المدافعين عن حقوق المهاجرين والداعين إلى إغلاق الحدود بصورة أكبر.

وتخشى مؤسسات دولية عديدة من أن يؤدي استمرار هذا المناخ إلى تطبيع خطاب الكراهية ضد المهاجرين، بما يهدد القيم التي قامت عليها الديمقراطيات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية.

تكشف أزمة الهجرة في بريطانيا تصاعد العنف ضد المهاجرين، نتيجة خطاب سياسي وإعلامي متشدد وانقسام اجتماعي متزايد

أزمة إنسانية تتجاوز الحدود

في الوقت الذي تتصاعد فيه الاحتجاجات المناهضة للهجرة داخل أوروبا، تتواصل المآسي الإنسانية على طرق الهجرة البحرية والبرية. فآلاف الأشخاص ما زالوا يخاطرون بحياتهم سنوياً لعبور البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي بحثاً عن الأمان أو فرص العيش.

وتكشف الأرقام المتعلقة بجزر الكناري وطرق الهجرة الأخرى أنّ تشديد الإجراءات الأمنية لم ينجح في وقف الظاهرة بالكامل، بل دفع كثيرين إلى سلوك طرق أكثر خطورة. وهنا يظهر التناقض الأساسي في السياسات الأوروبية: الحاجة إلى ضبط الحدود من جهة، والعجز عن معالجة الأسباب العميقة للهجرة من جهةٍ أخرى.

فالفقر والحروب والنزاعات وانعدام الاستقرار السياسي تبقى عوامل تدفع ملايين البشر إلى البحث عن مستقبل خارج أوطانهم، ما يجعل الهجرة قضية عالمية لا يمكن حلها بالإجراءات الأمنية وحدها.

بريطانيا بين الاستقرار والانقسام

تواجه بريطانيا اليوم اختباراً حساساً يتعلق بقدرتها على حماية الأمن الداخلي من دون الانزلاق نحو مزيد من الاستقطاب الاجتماعي. فاستمرار ربط الهجرة بكل أزمة داخلية قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات بين مكونات المجتمع، بينما يتطلب الحفاظ على الاستقرار مقاربة أكثر توازناً تجمع بين احترام القانون ومكافحة خطاب الكراهية وإدارة ملف الهجرة بواقعية.

كما أنّ نجاح الحكومة في احتواء التوترات الحالية سيؤثر بصورةٍ مباشرة على مستقبل الحياة السياسية البريطانية، خاصةً مع اقتراب استحقاقات انتخابية قد تجعل من قضية الهجرة محوراً رئيسياً للتنافس بين الأحزاب.

ختاماً، تكشف الأحداث الأخيرة حجم التناقض في السياسات البريطانية تجاه ملف الهجرة، حيث فشلت الحكومات المتعاقبة في معالجة الأسباب الحقيقية للأزمة، ولجأت بدلاً من ذلك إلى سياسات متشددة وخطابات غذّت الانقسام الاجتماعي والتوترات الداخلية. فتصاعد العنف ضد المهاجرين واتساع نفوذ اليمين المتطرف ليسا ظاهرتين منفصلتين، بل نتيجة مباشرة لمناخ سياسي وإعلامي جعل من المهاجرين مُبرر للأزمات الاقتصادية والأمنية. ومع استمرار التضييق على اللاجئين وتشديد القيود الحدودية دون حلول جذرية، تواجه بريطانيا اليوم أزمة متفاقمة تُهدد السلم الاجتماعي وتكشف إخفاقاً متزايداً في إدارة واحدة من أكثر القضايا حساسية في العصر الحديث.

بريطانيا تحكم بالسجن على نشطاء «فلسطين أكشن» لرفضهم حرب غزة

أصدرت محكمة بريطانية أحكاماً بالسجن تزيد مدتها الإجمالية على ٢٠ عاماً بحق أربعة نشطاء مؤيدين لفلسطين من حركة «فلسطين أكشن»، على خلفية اقتحام منشأة تابعة لشركة «إلبيت سيستمز» الصهيونية للصناعات العسكرية في مدينة بريستول عام ٢٠٢٤. واعتبرت المحكمة أنّ العملية تحمل «صلة بالإرهاب»، ما أدى إلى تشديد العقوبات بحق المتهمين. وشملت الأحكام السجن لمدة ٧ سنوات و٨ أشهر بحق صامويل كورنر، و٥ سنوات لكل من شارلوت هيدوليوناكاميو، و٤ سنوات و٨ أشهر لفاطمة زينب راجواني، إضافة إلى إخضاعهم للمراقبة بعد الإفراج عنهم. وكان النشطاء قد أُدينوا بتهمة الإضرار الجنائي بالممتلكات، فيما أُدين كورنر أيضاً بالتسبب بإصابات جسدية خطيرة خلال المواجهة مع الشرطة.

ورأت النيابة العامة أنّ استهداف منشأة عسكرية صهيونية بهدف التأثير في السياسة البريطانية تجاه كيان الاحتلال يندرج ضمن الجرائم المرتبطة بالإرهاب، بينما أكد النشطاء أنّ هدفهم كان تعطيل إنتاج الأسلحة المستخدمة في الحرب على غزة، وأنّ تحركهم جاء احتجاجاً على ما وصفوه بـ«الإبادة الجماعية» بحق الفلسطينيين، نافين استهداف أي أشخاص.

وأثار الحكم انتقادات واسعة من منظمات حقوقية وشخصيات عامة بريطانية ودولية، اعتبرت أنّ تصنيف القضية ضمن إطار الإرهاب يُشكل سابقة خطيرة تهدد حرية الاحتجاج السياسي. كما شدد محامو المتهمين على أنّ موكليهم لم يواجهوا أي اتهامات إرهابية مباشرة، وأنّ ربط القضية بالإرهاب يفتقر إلى الأساس القانوني.

وتأتي هذه الأحكام في ظل تصاعد الجدل داخل بريطانيا حول الدعم المقدم لكيان الاحتلال، وحدود حرية التعبير والاحتجاج المرتبطين بالحرب على غزة، ما يجعل القضية محوراً جديداً للصراع السياسي والحقوقي داخل البلاد.

المقاومة تُفشل توغلاً صهيونياً نحو مجدل زون وتكبّد الاحتلال خسائر ميدانية

كشفت غرفة عمليات المقاومة الإسلامية تفاصيل مواجهة ميدانية واسعة في جنوب لبنان، انتهت بإحباط محاولة تقدم لقوات الاحتلال الصهيوني باتجاه بلدة مجدل زون، بعد اشتباكات ومعارك استمرت لساعات وأسفرت عن تدمير عدد من الآليات والدبابات وإجبار القوات المهاجمة على الانسحاب.

ووفق بيان المقاومة، بدأت العملية عندما رُصدت قوة صهيونية مؤلفة من ١٢ آلية مدرعة تتحرك من بلدة شمع باتجاه مثلث الرجمين – طير حرفا وصولاً إلى منطقة وادي حسن قرب مجدل زون، تحت غطاء من القصف المدفعي والقذائف الفوسفورية. وردّ مجاهدو المقاومة باستهداف القوة بصليات صاروخية متكررة، ما أجبرها على التراجع، بالتزامن مع قصف تجمعات الجنود والآليات في شمع واستهداف دبابتين من طراز ميركافا وتدميرهما.

ومع ساعات الفجر، حاولت القوات الصهيونية التقدم مجدداً نحو أطراف مجدل زون، إلا أنّ المقاومة نصبت لها كميناً واشتبكت معها بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة والقذائف الصاروخية، ما أدى إلى تدمير دبابتين إضافيتين من نوع ميركافا. كما نفذت وحدات المدفعية في المقاومة رمايات مكثفة دفعت القوة الصهيونية إلى الانسحاب باتجاه طير حرفا. وخلال عملية الانسحاب، فجّر مقاتلو المقاومة عبوة ناسفة بآلية عسكرية صهيونية، ما أدى إلى إصابتها بشكلٍ مباشر وتدميرها.

وفي محاور أخرى، استهدفت المقاومة تجمعات وآليات الاحتلال في يحمر الشقيف والخيام والناقورة ومزارع سردا وشمع وطير حرفا، مستخدمةً المدفعية والصواريخ والطائرات المسيّرة الانقضاضية «أبابيل».

وأسفرت العمليات عن تدمير دبابات وآليات عسكرية واستهداف مواقع وتموضعات للجنود الصهاينة.

كما أعلنت المقاومة التصدي لمُسيّرة صهيونية من نوع «هرمز ٤٥٠» في أجواء إقليم التفاح بصاروخ أرض – جو، ما أجبرها على الانسحاب والتراجع.

وتعكس هذه العمليات تصعيداً متواصلاً في المواجهة الميدانية جنوب لبنان، مع تركيز المقاومة على استهداف التحركات البرية ومنع أي محاولة صهيونية للتقدم أو تثبيت مواقع جديدة داخل الأراضي اللبنانية.